



الدراسات البنينية في القرآن والحديث، السنة ١، المجلد ١، العدد ٤، الربيع ١٤٤٦، صص. ٤٧٥-٤٩٨

## دراسة فقهية حول إلزام الناس بالزكاة في الحكومة الإسلامية من وجهة نظر الإمام الخميني

حميدرضا دهقان نيري\*، عباسعلي روحاني\*\*

\* قسم اللغة العربية، مركز اللغات، جامعة الإمام الصادق عليه السلام، طهران، إيران.

h.dehghan@isu.ac.ir

أوركيد: 0000-0003-2655-5365

abbasali-roohani@hotmail.com

\*\* معهد البحوث للإمام الخميني، طهران، إيران.

### الملخص

تهدف الزكاة إلى إقامة القسط في المجتمع ولها أهمية كبيرة لدرجة أن إرسال الرسل وإنزال الكتب لم يكن إلا من أجل ذلك. واهتم بها القرآن الكريم وجاء أكثر ماجاء عنها في القرآن الكريم قرينا مع الصلاة. المشكلة الرئيسة أنه إذا استمرت الدفعات الفردية للزكاة إلى مختلف الفقهاء أو المستحقين كما كان الأمر دارجا قبل الحكومة الإسلامية، فيؤدي إلى تبعثر وتوازي زكوات الناس فلا تخدم رفع الفقر ولا تحقيق العدالة بشكل لائق. يتناول هذا المقال من خلال دراسة مصادر المكتبة وبمنهج التحليل الوصفي دراسة سبب الدلالات البنينة في السياق الأمري لآيات وجوب الزكاة وبناء على بعض مصارف الزكاة المذكورة فيها فيدعي أنه لا يعقل كونها إلا في ظل الحكومة الإسلامية وبما جرت سيرة النبي والأئمة المعصومين عليهم السلام على إلزام الناس بالزكاة من خلال إرسال حياة الزكاة أو الوكلاء إلى مختلف المناطق لجباية الزكوات فإن الزكاة ميزانية بيد الحاكم فحسب. وذهب الإمام الخميني إلى أن الفقيه أبصر من غيره في صرف موارد الزكاة والأفضل حملها إليه في عصر الغيبة أما إذا ترأس الحكومة الإسلامية الفقيه الحاكم فلا ينبغي حمل الزكاة إلى غيره بسبب جامعته وأبصريته من غيره من بين الفقهاء. إذن الزكاة لها شأن حكومي والحكومة بوصفها إسلامية يمكن أن تلزم أفراد شعبيها بدفع الزكاة.

### المفردات الرئيسية

الزكاة، الإمام الخميني، الإلزام، الحكومة الإسلامية

نوع المقالة: علمية محكمة

تاريخ القبول: ١٦ إبريل ٢٠٢٤

تاريخ المراجعة: ٢٣ فبراير ٢٠٢٤

تاريخ الوصول: ٢٥ يناير ٢٠٢٤

[10.30497/ISQH.2024.246545.1037](https://doi.org/10.30497/ISQH.2024.246545.1037)



الناشر: جامعة الإمام الصادق عليه السلام

© المؤلف (المؤلفون)

الإحالة: دهقان نيري، حميدرضا، روحاني، عباسعلي (٢٠٢٤). دراسة فقهية حول إلزام الناس بالزكاة في الحكومة الإسلامية من وجهة نظر الإمام الخميني، الدراسات البنينية في القرآن والحديث، ١(٤)، ٤٧٥-٤٩٨.

<https://doi.org/10.30497/ISQH.2024.246545.1037>

## المقدمة

لما كان الإسلام ديناً اجتماعياً وليس فردياً، وكل مجتمع يحتاج إلى موارد مالية لبقاء حياته، فمنذ ظهور هذا الدين، اهتم بالواجبات المالية ولضمان بقاء المجتمع المسلم، شرع الالتزامات المالية على الناس وفرض الزكاة عليهم بحيث يحمل الناس بأنفسهم أعباء التكاليف للحكومة الإسلامية.

مكانة الزكاة في الأهمية أنها تعتبر أحد الأركان الخمسة في الإسلام. (أنظر: ابن بابويه، 1984: 74/2؛ كليتي، 1985: 2/18؛ الطوسي، 1987: 4/151). وذكرت في القرآن الكريم 32 مرة، ووضعت بجانب الصلاة 27 مرة (أنظر: الصائغ، 2012: 133؛ أحمد إسماعيل يحيى، 1994: 31) وورد عن الإمام الباقر عليه السلام: بينا رسول الله في المسجد إذ قال قم يا فلان قم يا فلان قم يا فلان حتى أخرج خمسة نفر فقال اخرجوا من مسجدنا لا تصلوا فيه وأنتم لا تزكون (الكليتي، 1985: 3/503). من هنا يتضح أن أهمية الزكاة إلى درجة أن النبي لم يكتف بالتوصية أو الإرشاد بل طرد أشخاصاً من اجتماع المسلمين لأنهم لم يؤدوا الزكاة، فلذلك الزكاة فرض واجب على كل مسلم بمنزلة الصلاة وتركها يسبب عدم استحقاق الحضور في مسجد المسلمين. واعتبر الإمام الخميني الزكاة ضرورة للدين ووصف منكرها كافراً (الإمام الخميني، 2013: 1/131).

ويبدو أن استلام هذا الواجب المالي في الحكومة الإسلامية يلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف الإسلام. فلا بد من التحقق أولاً، ما هي فلسفة قانون الزكاة؟ وثانياً، كيف يتنقذ هذا الواجب في غيبة الإمام المعصوم؟ وفي الدول التي قامت فيها حكومة إسلامية، هل يعتبر هذا الالتزام واجباً فردياً أم أن له أبعاداً أوسع؟ فهل يحق للحاكم الإسلامي إدارة هذا النظام المالي الإسلامي وهل يمكن اعتباره مصدراً مالياً ودعم اقتصادياً للحكومة؟ هل يجوز للحاكم الإسلامي أن يضع آلية لأخذ الزكاة؟ للرد على هذا سنتناول أولاً مفاهيم البحث ثم الدليل على كون الزكاة حكومية. فينبغي أولاً دراسة المفاهيم المتواجدة التي تساعد على التعرف على الموارد المالية للإسلام.

## الأسس النظرية للبحث

بداية لا بد من دراسة المقالات السابقة التي ترتبط بموضوع البحث لنصل إلى النقاط الإبداعية لهذا المقال. هناك من البحوث ما يرتبط بعلاقة الزكاة بالضريبة واقتراحات أو سناريوهات لإقامة الصلة بينها وبين الضرائب فهي كالتالي:

خانزاده فيروزآبادي، محمد (2021) في مقاله "العلاقة بين الضرائب الشرعية والضرائب الحكومية على المال الواحد" (رابطه دو ماليات شرعى وحكومتى بر مال واحد)، يعتبر المدفوعات ذات الاتجاهين بعد الثورة الإسلامية في إيران نتيجة للفصل بين النظامين الضريبيين وأخيراً يعتبر أموال الشريعة ضرائب إلى جانب الضرائب الحكومية.

كوشكي فروشاني (2018) في مقاله "تقديم تنظيم مقترح لتضبيط و تفعيل سياسة الزكاة كالضريبة في الدولة" (ارائه نهاد پيشنهادهى براى ساماندهى وعملياتى كردن سياست مالياتى زكات در كشور) تناول الآلية الحالية للزكاة في البلاد في عصر عدم وجود حكومة إسلامية ويكتب عن ضرورة تغييره. ويعتبر عدم تبديل الزكاة من نظام «المقلد - المجتهد» إلى نظام «الإمام - الأمة» سبباً في اختلال كفاءة المجتمع كله.

موسوي جينوردي، سيد محمد (2005) في مقاله "دور الزكاة في نظام الحكم في الثورة الإسلامية" (نقش زكات در نظام حكومت انقلاب اسلامى)، يبحث عن الأحاديث المتعلقة بالزكاة، لإثبات عدم حصر ممتلكات الزكاة وصلاحيات الولي في مشروع القانون والتوسع في متعلقات الزكاة ويخلص إلى أن مصادر الزكاة قابلة للتغيير ويمكن إعادة النظر فيها، وقد ركز كاتب المقال أعلاه على ضربيتين للزكاة والخمس ويعتبرهما ميزانيتان تحت سلطة الولي، ولهذا السبب يمكن تكييف مصادر الزكاة وشروطها الأخرى مع الأوقات حسب رأي الفقيه.

فكما تم ملاحظته على الرغم من التشابه في بعض هذه النظريات مع موضوع المقال الحالي إلا أن إمكانية إلزام الزكاة من قبل الحكومة الإسلامية من الناحية الفقهية لم تتم دراستها بشكل مستقل.

## 1. البحث اللغوي

بداية ينبغي أن ندرس بعض المفردات الهامة التي تساعد على المزيد من الاستيعاب للخوض في المقال.

### 1.1. الزكاة

كلمة الزكاة من «زك و» تعني الزيادة والنمو والبركة والطهارة والتطهير (أنظر: صاحب بن عباد، 1994: 313/60؛ أحمد بن فارس، 1984: 17/3؛ ابن منظور، 1994: 14).

(الراغب الإصفهاني، 1996؛ الشوكاني، 2010: 138/4؛ الجوهرى ١٩٩٠: 368/6؛ ابن قتيبة، 1978: 25/1).

والزكاة اصطلاحاً حق خاص يثبت في بعض الأموال بشروط معينة ويجب إخراجها على صاحبها (الحلي، 1985: 485/2؛ العلامة الحلي، 1994: 7/5). وقد عرّف عدد من الفقهاء الزكاة بأنها أخذ قدر معين من المال بناء على الحكم الشرعي (ابن إدريس، 1990: 428/1؛ الطوسي، 1987: 190/1؛ النراقي، 2008: 7/9). ويرى الشيخ الأنصاري أن الزكاة هي مقدار معين من المال يجب إخراجه من المال بشروط خاصة" (الأنصاري، 1994: 3).

### 2.1. الإلزام

من باب الإفعال من مادة «ل ز م»: لزم فلانا المال والعمل بمعنى أوجبه عليه ويقال أيضاً ألزمه به (الخوري، 1982: 1140/2؛ إبراهيم مصطفى، أحمد حسن زيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، 1989: 2-823/1) الإلزام ما ينبغي عمله دون قسر أو إرغام وهو عند كانط وثيق الصلة بفكرة الواجب وأساسه في رأيه الحرية واستقلال الإرادة (الجوهري، 440/2). ومن البعد القانوني يعادل صفة من اللاتينية *obligatorius* التي تحمل معنيين: 1- ما يُلزم قانونياً (بموجب القانون) 2- مفروض، مطلوب، ضروري، «جبري» بالتعارض مع «اختياري» (كورنو، 1998: 256/1).

### 3.1. الحكومة

الحكومة من وجهة النظر اللغوية بمعنى "الحكم وهو بمعنى القضاء" (الجوهري، 1974: 284/1؛ إبراهيم مصطفى، 1989: 2-191/1). "وحكم عليه الأمر يحكم حكماً وحكومة إذا قضى وحكم بينهم كذلك وجمع الحكومة الحكومات يقال هو يتولى الحكومات ويفصل الخصومات والحاكم منفذ الحكم بين الناس قال الأصمعي وأصل الحكومة ردّ الرجل عن الظلم وإنما سمي الحاكم بين الناس لأنه يمنع الظالم من الظلم" (الزبيدي، 1888: 252/8). ومن وجهة النظر القانونية يعادل الحكم (كورنو، 1998: 723/1) "و الحكم بالمعنى التنظيمي في معنى واسع مجموعة السلطات العامة لبلد ما وفي معنى ضيق في أغلب الأحيان مجموعة أجهزة السلطة التنفيذية وبالمعنى الوظيفي ممارسة السلطة السياسية ومجموعة صلاحيات الحكومة والوظيفة التنفيذية

وأيضاً بمعنى تنظيم، بنية سياسية ونظام دولة ومثال ذلك حكم ديمقراطي، تمثيلي، نيابي، حكم الرأى" (المصدر نفسه: 717/1).

### 2. علاقة الزكاة بالصدقة والخمس

الزكاة في اصطلاح الفقه قسيم للخمس ولكن يبدو أنها في اصطلاح القرآن أعم من هذا المعنى ويشمل الخمس أيضاً؛ يقول المنتظري: "والزكاة في فقهنا صارت قسيماً للخمس ولكن نحدها باصطلاح القرآن وفي الصدر الأول مستعملة لكل واجب مالي مقدر فتشمل الخمس أيضاً فكل ما ذكرت في القرآن عقيب الصلاة أريد بها الواجب المالي في قبال الواجب البدني، نعم الصدقة لا تشمل الخمس" (المنتظري، ١٩٨٩: ١٠). عندما استخدم الخمس في القرآن أريد به الزكاة الخاصة التي أولاً نسبتها المئوية تختلف عن الزكاة؛ فالخمس زكاة بمقدار واحد على خمسة والزكاة المتداولة أقل من ذلك وثانياً قد يختلف مصرفها في بعض المجالات مثل الدعم المالي لفقراء بني هاشم.

وكما تقدم كثيراً ما استخدمت الزكاة في القرآن جنباً إلى جنب إقامة الصلاة؛ مما يدل على أن الزكاة تشترك مع الصلاة في الوجوب وأن الزكاة واجب تقربي كالصلاة إلا أن الأولى مالية والثانية بدنية ويدل على أنها تشمل الخمس أيضاً لأن الخمس واجب مالي تقربي. إذ لا يمكن أن يقال إن الآيات التي تذكر الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة لا تشمل الذين يؤتون الخمس بل يشملهم لأن الآيات في مقام بيان مطلق الواجب المالي العبادي الذي يعم الخمس والزكاة كمصطلحين فقهيين. ويؤيده الشيخ تسخيري مستدلاً بالنصوص التاريخية: "فقد جاء في كتاب رسول الله للملوك حمير: وأتيتم الزكاة من المغنم خمس الله وسهم النبي وصفيه وما كتب الله على المؤمنين من الصدقة، فكلما جاء ذكر الزكاة مقروناً بالصلاة فإن المراد به هو المعنى الأعم؛ أما إذا قرنتها بالخمس فإن المراد بها هو المعنى الأخص" (التسخيري، 267).

### 3. علاقة الزكاة بالحكومة والحاكم

لقد أكد أكثر من فقيه على أن الزكاة من الموارد المالية للحكومة الإسلامية (أنظر: السبباني، 2004: 338/2؛ السبباني، 2003: 908؛ المنتظري، 1989: 202/3؛ المنتظري، 2006: 519؛ مؤمن القمي، 2005: 470/2؛ مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، 2002: 17/330) ومن هذه الأموال: الإبل، والبقر، والغنم (الأنعام الثلاثة)، والذهب والفضة (النقدين)، والشعير، والقمح، والتمر، والزبيب (الغلات الأربع)

(النجفي، 1981: 76-77/15). وقد صنف القرآن الكريم مستحقي الزكاة في ثماني فئات فقط: الفقراء، والعاجزين، العاملين على الزكاة، والمؤلفة قلوبهم، والرقاب، والغارمين وفي سبيل الله. (التوبة:60) وهذه الاستخدامات الثمانية هي حكم الله.

#### 4. الآيات الدالة على الزكاة وحكمها

هل هناك أدلة تؤيد إمكان إلزامية الزكاة في المجتمع الإسلامي أو يجب أن تبقى الزكاة على حالها واجبا فرديا يدفعها الناس إما للمستحق أو للمرجع الذي يقلدونه مباشرة وبشكل تطوعي؟ من أجل أن يكون هناك نظرة حكومية إلى الزكاة لا بد من دراسة فقهية تتناول هذا المجال من خلال الأدلة وعلى رأسها الكتاب الكريم فلذلك بداية نتطرق إلى الآيات التي تتحدث عن الزكاة بشكل عام ثم نسلط الضوء على الفقرات التي تتضمن دور الحكومة أو الحاكم في أخذ الزكاة أو كيفية أخذها. ولا ريب أن كل آية تذكر حكمًا وعللا للتشريع وأثارا للزكاة؛ تنقسم الآيات الدالة على الزكاة إلى ثلاثة أقسام: قسم يتناول الحكم الوجوبي وبعض حكم الزكاة وقسم يتناول مصارف الزكاة وبعض حكم الزكاة وقسم يتناول حكم الزكاة فحسب.

#### 1.4. القسم الأول

تقول الآية 113 من سورة التوبة: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم». يستفاد من هذه الآية الحكم الوجوبي للزكاة وأيضا بعض علل تشريع الزكاة وحكمها. حيث أن وجوب استلام مبلغ الزكاة من قبل النبي (ص) بما هو حاكم موضع اهتمام الآية لذلك لا بد أن تدرس الآية في البداية دراسة دقيقة وبالتالي علل تشريعها.

إذا خلينا وطبع الآية تستفاد عدة نقاط منها وهي كالاتي: كلمة "خذ" فعل الأمر وكما ورد في علم أصول الفقه وكما يقول صاحب الكفاية "لا يبعد كون لفظ الأمر حقيقة في الوجوب" (الخراساني، محمد كاظم، 1908: 63). لذلك يستنبط وجوب أخذ الزكاة من ظاهر مفردة "خذ". تدل هذه الآية على أن مخاطب فعل "خذ" وهو الذي يتولى قيادة المجتمع الإسلامي مأمور بأخذ هذه الضريبة من الناس على نحو الوجوب. لذلك وجوب أخذ الزكاة من قبل أعلى جهة مسؤولة وهو النبي والحاكم في نفس الوقت يدل على أن أخذ الزكاة بيد الحاكم الإسلامي وتكون الزكاة موردا ماليا للحكومة الإسلامية وهناك المزيد من القرائن ستأتي عند التكلم حول الآيات الآتية.

فوجوب أخذ الزكاة من قبل النبي صلى الله عليه وآله بصفته حاكماً يدلّ على أن أمر الزكاة ليس أمراً تطوعياً أو إرادياً وإلا كان بإمكان الله تعالى أن لا يخاطب النبي بصيغة الأمر حتى يفهمه بوجوب أخذ أموال الناس. فحينما يوجد هناك فعل "خذ" بصيغة الأمر خطاباً للنبي يتضح أن النبي بصفته حاكماً مأموراً بالأخذ الإلزامي للزكاة من الناس. وهناك احتمال آخر وهو أن يكون شخص النبي وهو حائز على رتبة النبوة والإمامة والعصمة مأموراً بالأخذ فحسب دون غيره من الناس بحيث لا يمكن تعميم أخذ الزكاة إلى الوصي أو النائب. لقد استبعد المقدس الأردبيلي هذا الاحتمال من الآية استبعاداً شديداً (أنظر: المقدس الأردبيلي: 1983: 183).

وانطلاقاً من هذا الرأي ينبغي الالتفات إلى ثلاث ملاحظات: أولاً لا يوجد حصر في الآية على النبي (ص) ولم تذكر الآية مثلاً يا أيها النبي أو ما إلى ذلك مما يشعر بتخصيص الحكم بالنبي (ص). ثانياً توجد هناك رواية عن الإمام الصادق عليه السلام حيث يقول: يجبر الإمام الناس على أخذ الزكاة من أموالهم لأن الله يقول خذ من أموالهم صدقة تطهرهم (المجلسي، 2004: 76/93). من هنا يتبين أن أمر إجبار الناس على الزكاة قد تعمم من النبي (ص) إلى وصيه حيث استعمل عليه السلام لفظ الإمام وما يفهمه الكاتب أنه ربما ليس الإمام بمعناه الكلامي الذي يلازم العصمة بل الإمام الذي يكون حاكماً في المجتمع الإسلامي.

ثالثاً يؤيد الدليل العقلي لعدم تعطل الأحكام بعد النبي (ص) هذه النظرية لأنه لو اختص أمر استلام مبلغ الزكاة بشخص النبي (ص) لاستلزم تعطيل جميع الأحكام بعد النبي ولا يمكن لأي حاكم أن يجبر الناس على ضريبة الزكاة وبالتالي سيتعطل هذا الواجب بهذه الأهمية والتأكيدات المؤكدة من الإسلام واقتترانه بالصلاة. وبالتالي لا يحقق أسلوب الدفع الفردي والتطوعي للزكاة هذا الواجب على أرض الواقع كما ينبغي.

رابعاً تدلّ كلمات الأعلام من المتقدمين والمتأخرين على لزوم استمرار تطبيق هذه الآية بأخذ الزكاة. يقول الشيخ المفيد في هذا المجال: "قال الله عز وجل: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ فَأمر نبيه عليه السلام بأخذ صدقاتهم تطهيراً لهم بها من ذنوبهم وفرض على الأمة حملها إليه بفرضه عليها طاعته ونهيه لها عن خلافه والإمام قائم مقام النبي صلى الله عليه وآله فيما فرض عليه من إقامة الحدود والأحكام لأنه مخاطب بخطابه في ذلك على ما بيناه فيما سلف و قدمناه فلما وجد النبي صلى الله عليه وآله كان الفرض حمل الزكاة إليه ولما

غابت عينه من العالم بوفاته صار الفرض حمل الزكاة إلى خليفته فإذا غاب الخليفة كان الفرض حملها إلى من نصبه من خاصته لشييعته فإذا عدم السفراء بينه وبين رعيته وجب حملها إلى الفقهاء المأمونين من أهل ولايته لأن الفقيه أعرف بموضعها ممن لا فقه له في ديانتها". (المفيد، 1989: 252).

ينقل صاحب دعائم الإسلام إجماع المسلمين على عدم سقوط واجب الزكاة بعد النبي ويعتقد أن الناس دفعوا الزكاة بعده إلى القائم بأمره قائلًا: "أجمع المسلمون لا اختلاف بينهم علمناه أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يلي قبض الصدقات من المسلمين بحضرتة ويرسل السعاة إلى من غاب عنه منهم فيأخذون صدقاتهم ويأتون بها رسول الله صلى الله عليه وآله فيضعها حيث أمره الله عز وجل بوضعها فيه وأجمعوا كذلك على أن فرض الصدقة لم يسقط بوفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وأن الناس بعده دفعوها إلى القائم بأمرهم وإلى من قام بعده وبعد ذلك إلى أن رأوا أئمتهم استأثروا بها فمنعواهم ما قدروا على منعه منها فإن كانوا أئمة عندهم فالفرض عليهم دفع صدقاتهم إليهم" (التميمي، 1956: 257/1).

ويقول الإمام الخميني في هذا المجال: "إن الشريعة والفطرة السليمة تملينا علينا ألا نسمح باستمرار حالة الحكومات المناهضة للإسلام أو غير الإسلامية؛ وأسباب ذلك واضحة لأن قيام نظام سياسي غير إسلامي يعني بقاء النظام السياسي الإسلامي غير فعال". (الإمام الخميني، 2002: 35) رغم أن رأى الإمام الخميني يشير إلى تنفيذ البعد السياسي للنظام الإسلامي وتشكيل الحكومة إلا أنه من الواضح أن أحد أهم المصايد لتعطل وعدم فاعلية النظام السياسي للإسلام هو تعطل الأحكام المالية بما فيها الزكاة. النقطة الثانية الهامة التي تستفاد من الآية الشريفة هي أن لفظة "أموالهم" استخدمت بصيغة الجمع والجمع المضاف يفيد العموم؛ لذلك جميع أموال الناس ستشمله الزكاة؛ الأمر الذي ينطبق على صلاحية الحاكم واختياراته في موارد الزكاة في كل عصر. لذلك يستطيع الحاكم الإسلامي أن يضع الزكاة أولاً وبالذات على جميع أموال الناس إلا أن يكون هناك دليل خاص من خلاله يمكن إعفاء بعض الأموال من الزكاة. ولم يستثن أحداً من أفراد المجتمع إذ استعمل ضمير "هم" بشكل عام كما لم يستثن مالا دون مال إذ الجمع المضاف في قوله تعالى "أموالهم" يفيد العموم فالنبي (ص) مأمور بأخذ أموال الناس من جميع الأصناف التي يمتلكونها سواء كانت من المسكوكات أو من المراكب أو من المحاصيل الزراعية أو أي نوع آخر ويقول العلامة الطباطبائي في هذا المجال: "فقوله



خذ من أموالهم صدقة أمر النبي(ص) بأخذ الصدقة من أموالهم ولم يقل من مالهم ليكون إشارة إلى أنها مأخوذة من أصناف المال" (الطباطبائي، 2002: 390/9). النقطة الثالثة التي تقتبس من الآية وترتبط بعلّة التشريع هي أن الزكاة واجب عبادي وتقريبي. أي كما اعتبرت القرية في نية المصلي، اعتبرت القرية في نية مالك الزكاة عند دفعه. وأهمية هذا الموضوع إلى درجة اعتبر وجوب قضاء نية القرية بعد الامتناع. يعتبر صاحب العروة قضاء نية القرية في حالة عدم أدائها من قبل المكلف واجبا ويكتب: إذا أدى الحاكم الزكاة عن الممتنع يتولى هو النية عنه (الطباطبائي البيزدي، 2000: 157/4). وكذا الحال فيما يحتاج في تحققه إلى قصد التقرب مع كون ذات العمل قابلاً للإلزام، كالصدقة على الفقراء، فإنها إعطاء بقصد القرية، فيمكن أن يقال: بإلزامه بالإعطاء، ويقوم الحاكم مقامه في قصد التقرب، كالإجبار على إعطاء الزكاة والخمس. (الإمام الخميني، 2013: 338/5). يقول المنتظري في هذا المجال: "وحيث قصد بالزكاة طهارة مؤديها اشترط فيها القرية وهذا من مميزات اقتصاد الإسلام حيث صبغ واجباته المالية من الزكوات والاحماس بصبغة العبادة والقرية" (المنتظري، 1989: 9). من الأقوال المذكورة أعلاه يمكن ملاحظة أن الحاكم الإسلامي في نفس الوقت الذي يلزم المكلف بالزكاة يمكن أن يتولى النية بالنيابة عنه إذا فاتت المكلف النية وهذا الإلزام لا يتعارض مع كون الزكاة واجبا تقريبا. ومن الطبيعي أن هذه الحالة نادرة وأغلبية الناس عندما يرون ضرائب المجتمع الإسلامي عبارة عن واجب تقريبي يدفعونه بطيب خاطر والرضا النفسي إلا ما شذ وندر ممن لم يعطوا الزكاة بوجهة الحكومة تأخذها منهم بشكل قهري وهذا لا يضر بكون الواجب تقريبا. النقطة الرابعة هي أنه استعملت في الآية الكريمة لفظة الصدقة وأريد بها الزكاة بالاصطلاح الفقهي. يرى العلامة الطباطبائي أن التطهير والتركية من أفعال النبي(ص) باعتباره حاكما للمجتمع وليس من أفعال الناس. حينما يأخذ الحاكم الإسلامي صدقة من كل أموال الناس؛ وفي الحقيقة الحاكم هو الذي يطهرهم ويزكهم وليس الناس هم الذين يتطهرون أو يتزكون (الطباطبائي، 2002: 397/9).

## 2.4. القسم الثاني

يقول الله سبحانه في الآية 60 من سورة التوبة: «إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم». لا شك أن الأولوية الأولى من الزكاة رفع الفقر وهذا بخلاف

الضرائب المتداولة التي دخلت من المجتمعات الشرقية والغربية غير الإسلامية ليس جلّ اهتمامها رفع الفقر من المجتمع بل تموّل الضرائب في تلك المجتمعات الحكومية في الوهلة الأولى تجاه ما تقدّم من خدمات إلى أبناء المجتمع.

وقد يكون أمرا مهما ولكن الأولوية الأولى في مصرف الزكاة هو رفع الفقر من كافة المستويات من الحكومة الإسلامية ومكافحة جميع مظاهر الفقر والمسكنة بما في ذلك تحرير العبيد أو إنقاذ أبناء السبيل أو حل أي مشكلة من مشكلات المجتمع الإسلامي مثل أفعال الخير كتسهيل الزواج أو تأسيس المدرسة أو المستشفى وما إلى ذلك مما ذكرها الشارع بعنوان "في سبيل الله" فمصرف "في سبيل الله" مصرف واسع يحتوي على العديد من الشؤون وليس كما فهمه البعض يتعلق بالجهاد أو الحج فحسب بل يتضمن كل ما يخدم مصالح المجتمع الإسلامي. وهناك رواية عن الإمام الكاظم عليه السلام: «في سبيل الله قوم يخرجون في الجهاد وليس عندهم ما يتقوون به أو قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحجون به أو في جميع سبل الخير فعلى الإمام أن يعطيهم من مال الصدقات حتى يقووا على الحج والجهاد» (الطوسي، 1987: 50/4).

يلاحظ أن تعبير "في جميع سبل الخير" يبيّن شمولية واتساع هذا المصرف للزكاة. وعلى هذا الأساس يكتب الإمام الخميني: "السابع في سبيل الله ولا يبعد أن يكون هو المصالح العامة للمسلمين والإسلام كبناء القناطر وإيجاد الطرق والشوارع وتعميرها وما يحصل به تعظيم الشعائر وعلو كلمة الإسلام أو دفع الفتن والمفاسد عن حوزة الإسلام وبين القبيلتين من المسلمين وأشبه ذلك" (الإمام الخميني، 2013: 338/1). وبالإضافة إلى ذلك هناك مصرف مهم جدا تحت عنوان "العاملين عليها" فإذا كانت الزكاة أمرا فرديا وكان بإمكان كل مكلف أن يدفع مبالغ زكاته بنفسه فلماذا اعتبرت الآية الشريفة أحد المصارف هو العاملون على الزكاة وذلك على نحو الحصر بلفظ "إنما" كما شأن كل مصرف آخر. يتبين من هنا أن هذا المصرف غير رفع الفقر ويختلف عن ذلك بل على لسان الفقهاء العاملون للزكاة وإن لم يكونوا فقراء يستحقون الزكاة (أنظر: النجفي، 1981: 333/15؛ النراقي، 1995: 271/9).

فمن هنا يتضح أن صندوق الزكاة واسع إلى درجة أنه يَموّل موظفيه الذين يعملون دوما على أخذ ومحاسبة وتوزيع مبالغ الزكاة من داخل الصندوق نفسه. ولا علاقة لثروتهم الشخصية بارتزاقهم من هذا الصندوق. وأيضا يتبين أن الزكاة صار لها شأن إداري والزكاة مبالغها كثيرة ومتجمعة كلها في مكان واحد وليست متفرقة كما يزعم البعض فلو

كانت مبالغ الزكاة متفرقة وكل واحد يمكن أن يدفعها إلى من رآه مستحقا فلماذا ذكر العاملين وكيف يمكن للصندوق الذي ليست أموال الزكاة متوفرة فيه أن يمؤّل موظفيه؟ فإذا أمر الزكاة أمر حكومي وهيكلها إداري ويوجد في منظمة الزكاة موظفون يقومون بشؤون أخذ الزكاة وجمعها وحسابها وتوزيعها وهم الذين يرتزقون من هذه الدائرة أيضا ولا بد أن يكون هناك حاكم إسلامي من فوق هذه المنظمة يشرف على حسن أداء الأمور. ولقائل أن يقول: كيف يمكن هذا الأمر والفقهاء من المتقدمين والمتأخرين عرفوا الزكاة بشكل آخر أو رأوه واجبا فرديا وليس حكوميا؟ ويقال في الرد: إن الفقهاء طيلة القرون كانوا منفصلين عن عموم الحكومات إلا ماشد وندر وحتى كان بعضهم مهمشين ومبغوضين للحكومة فلم يكن بإمكانهم أن يوصوا الناس بإعطاء مبالغ الزكاة إلى حاكم جائر إذ لم يكونوا واثقين بالحكام فظل أمر الزكاة بشكل فردي وكان كل مكلف يدفع الزكاة إلى شخص يراه مستحقا أو إلى فقيه يثق به وذلك الفقيه يدفعه في المصرف الذي يراه مناسبا.

فإذن كان دور الفقيه دورا ضيقا والمبالغ كانت ضئيلة ومتفرقة وليس هناك فقيه واحد بل هناك فقهاء متعددون وهذا الدفع المتوازي لم يؤد إلى جمع مبالغ معتد بها من الزكاة فبالتالي لا تُستأصل ظاهرة الفقر ولا يُدعم جيوش الإسلام ولا يُفعل الخير في سبيل الله ولا تُحلّ مشاكل الناس من أبناء السبيل أو ما شاكل ذلك. إذن لا بد أن تكون مبالغ متجمعة ومتحدة في صندوق واحد تحت إشراف شخص واحد حتى يمكن لذلك الشخص أن يقوم بالأمر الأنفة الذكر فإذا تشكلت الحكومة الإسلامية وترأسها فقيه حاكم، هو الذي يتولى ذلك الصندوق على مستوى الأخذ والجمع والتوزيع وليس هذا أمرا غريبا بل جرت سيرة المعصومين على ذلك بالمقدار الذي تمكّنوا منه حسب الظروف التي كانوا يعيشونها (أنظر ٢،٥ من هذا المقال).

### 3.4. القسم الثالث

وهو ثلاث آيات وهي (البقرة: 276)، (الليل: 5) و(التوبة: 34) ومن أجل الاختصار يكتفى في هذا القسم بذكر الآيات فحسب.

الآية الأولى من القسم الثالث تقول: «يمحق الله الربا ويربي الصدقات».

الآية الثانية تقول: «وأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسر».

الآية الثالثة تقول: «الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم».

#### 4.4. الحكيم الاستفادة من الآيات:

تستنبط هذه الحكم من الآيات المذكورة أعلاه:

- الزكاة تقرّب من الله بخلاف الضرائب المتداولة للحكومات المعاصرة فهي لا تقرّب من الله وقد تبعد.
- الزكاة تؤخذ بشكل إلزامي ومن قبل الحاكم الإسلامي وليس أمر الزكاة أمرا فرديا وتطوعيا (بسبب أمر "خذ" وكون المخاطب هو حاكم الإسلام).
- الزكاة ترفع الفقر وتقيم العدالة والقسط في المجتمع (وهذا غاية إنزال الكتب وإرسال الرسل في الإسلام).
- الزكاة تدير الحكومة وتمولها (مثل «في سبيل الله» لتقديم الخدمات وبناء المشاريع وحل المشاكل) وتدعم بعض موظفي الحكومة مثل العاملين عليها.
- الزكاة تحلّ المشاكل الاجتماعية (مثل تسديد ديون الغارمين) والثقافية (مثل تحرير الرقاب وإطلاق سراح السجناء) والعسكرية (مثل تأليف القلوب لمحاربة الأعداء و..).
- الزكاة تنجّي المال بخلاف الربا فهي تقضي على المال.
- الزكاة تيسر عاقبة الإنسان بخلاف المال الحرام فإنه تعسر عاقبة الإنسان.
- الزكاة تنجّي من العذاب الأليم بخلاف الإذخار والتخزين والكنز.

#### 5. أدلة إثبات كون الزكاة واجبا إلزاميا

من أجل أن يكون هناك إلزام للزكاة لابد أن يكون هناك نص يؤكد على إقامة القسط في المجتمع ودفع الأموال إلى الحاكم من أجل رفع الفقر في المجتمع والتوزيع العادل للثروة ولا بد أن يكون هناك نص يؤكد على ضرورة وجود آلية لتطبيق ذلك على أرض الواقع.

#### 1.5. إقامة القسط وتطبيق العدالة في المجتمع الإسلامي

إن الله سبحانه قد جعل الهدف السامي والمقصد العالي لإنزال الكتب السماوية وبعث الأنبياء إقامة القسط في المجتمع الإسلامي حيث يقول سبحانه: «لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ» (الحديد: 25). نرى أن إنزال الكتب وإرسال الرسل في الآية الشريفة دائر مدار إقامة القسط في المجتمع؛

فهذا يدل على الأهمية البالغة لإقامة القسط في المجتمع بحيث أن الله تعالى لم يرسل أي رسول إلا لتحقيق العدالة ولم ينزل أي كتاب إلا لتحقيق العدالة ولا شك أن أحد المصاديق المهمة لتحقيق العدالة هو تحقيق العدالة المالية في المجتمع ولا يتسنى ذلك إلا في ظل الحكومة العادلة ويدعم ذلك ما جاء في حكمة آية الفيء حيث تقول: «كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم» (الحشر: 7) مما يؤكد على أن لا يكون المال حكراً على الأغنياء ولا يستأثرونه لأنفسهم وإنما الثروة يجب أن تتوزع بين جميع أفراد الشعب بحيث يحظى الجميع بها ويلاحظ أن الله سبحانه فرض الفيء من أجل أن لا يداول الأثرياء الأموال ويظل الفقراء صفري اليدين ولا يزدادون إلا فقراً ومن خلال إلغاء الخصوصية عن هذا الواجب المالي وتعميم حكمها إلى جميع الواجبات المالية بما فيها الزكاة؛ يمكن القول أن الفلسفة والحكمة من وراء وضع القوانين المالية في الإسلام هو تطبيق العدالة ورفع الفقر في المجتمع الإسلامي. ويؤيد ذلك ما جاء في أول مصرف للزكاة وهو الفقراء والمساكين (التوبة: 60). و من جانب آخر هناك حديث عن أمير المؤمنين عليه السلام أن الله "جعل الإمامة نظاماً للأمة" (الشريف الرضي، 1993: 451)؛ فالأمة التي تريد أن تقوم بالقسط يجب أن تمتلك حكومة في سياقها تطبق العدالة ولا يخفى أن أحد المصاديق الواضحة للعدالة هي العدالة المالية ولا يمكن تطبيقها إلا من خلال إلزام من قبل الحكومة وإلا لو تُرك الناس لما دفعوا المال بحسب طبعهم الأولي لحب المال حيث يقول سبحانه "وإنه لحب الخير لشديد" (العاديات: 8). وكما يلاحظ من أبناء البشر أنهم لا يدفعون ضرائب الأموال بشكل تطوعي مالم تفرض عليهم إلا القليل منهم.

## 2.5. دليل سيرة النبي والأنمة عليهم السلام

وجاء في السيرة أن النبي الكريم (ص) كان مكلفاً بجمع الزكاة من أصحاب أعيان الزكاة، وكان إذا منعه رؤساء بعض القبائل من إعطائها، أجبرهم على دفعها بالقتال (ابن هشام، 2007: 506). وبعد نزول آيات الزكاة (التوبة: 103)، أعلن النبي (ص) وجوب إخراجها للناس، وبعد فترة عين عملاء لجمع الزكاة وأرسلهم إلى قبائل مختلفة. ومن الأشخاص الذين وكلوا بجمع الزكاة في عهد الرسول (ص) معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وبشر بن سفيان، والوليد بن عقبة بن أبي معيط، وقيس بن سعد (الحسيني أهق، 2015: 471). كما عين الإمام علي (ع) مخنف بن سالم في منصب وكيل الزكاة لقبيلة بكر بن وائل وكتب له عقداً (التميمي المغربي، 1956: 259/1). وكان عبد الرحمن

بن الحجاج وإسحاق بن عمار وكيلين عن الإمام الكاظم (ع) اللذين كان لهما حق في توزيع الزكاة، وكان صفوان بن يحيى وهو من أهل الكوفة ومن أصحاب الإجماع وكيلاً عن الإمام الرضا والإمام الجواد عليهما السلام (المقدس، 2018: 327).

ولذلك فإن تقديم الوكلاء كأحد ورثة صندوق الزكاة في القرآن الكريم يدل أولاً: على أن مبالغ الزكاة كبيرة بحيث يتمكن صندوق الزكاة من توفير رواتب موظفي ووكلاء صندوق الزكاة. ثانياً: على أنه يستغرق توزيع الزكاة معظم أوقات موظفيها بحيث أنه نظراً لكثرة العمل، يجب على الوكلاء أن ينشغلوا بالعمل والحساب ليلاً ونهاراً، ولا تتاح لهم عملياً فرصة القيام بأعمال أخرى لتوليد الدخل منها. ولذلك أكد الفقهاء أنهم حتى لو كانوا أغنياء فإنهم يستحقون الزكاة (النجفي، 1981: 333/15؛ الإمام الخميني، 2012: 354/1). ومن ناحية أخرى، فإن تعيين وإرسال الوكلاء والممثلين من قبل الأئمة يوضح أنه لا بد من وجود آلية مالية تحت إشراف الإمام باعتباره حاكماً إسلامياً لحساب واستلام هذا المبلغ من الزكاة.

### 3.5. الزكاة كونه ضريبة حكومية في تعبير الإمام الخميني والفقهاء المعاصرين

وفي الفترة المعاصرة، فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الإسلامية، اعتبر العديد من الفقهاء والباحثين صراحة أن الزكاة (بنفس المعنى العام الذي يشمل الخمس وغيره من الضرائب الشرعية) لها شروط حكومية، ويقول الإمام الخميني في تبين ذلك: "إن الضرائب التي فرضها الإسلام وخطّة الميزانية الموضحة ليست لرفاهية الفقراء والمساكين فحسب؛ بل لا بد من حكومة كبيرة لتشكيل الحكومة وتوفير النفقات اللازمة، فالخمس مثلاً من الإيرادات الضخمة التي تذهب إلى الخزانة، وهو يشكل أحد بنود الميزانية (الإمام الخميني، 2002: 31).

ويلاحظ في تصريحاته أن حجم ميزانية الزكاة وتصميم نظامها الاقتصادي أوسع بكثير من أنها تخصص فقط للتخفيف من حدة الفقر ويمكن توفيرها لمختلف مصالح الدولة الإسلامية العظيمة. وحتى في حل مشكلة الفقر السائدة، ستكون قادرة على حل مشاكل الفقر بكفاءة أعلى. لأن النفقة الفردية للفقراء، وإن كانت مرغوبة بحد ذاتها، إلا أنها لن تؤدي إلى القضاء على الفقر والفساد والظلم على نطاق واسع، في حين أن دفع الزكاة الفردية لمستحقيها يعجز عن أبعاد واسعة كالأبعاد العسكرية والثقافية والاجتماعية. وقبيل الثورة الإسلامية، أعرب الإمام الخميني أيضاً عن هذا الأساس الفقهي للوزير آنذاك وتمنى أن يتحقق ذلك في المجتمع يوماً ما حتى لا تكون هناك حاجة إلى ضرائب

أخرى. وجاء في نص بيانه ما يلي: "إذا استطعنا يومًا ما، إن شاء الله، تحصيل نفس الضرائب الإسلامية، وهذا ليس مبلغًا صغيرًا... فلن نحتاج إلى إضافة أي شيء إضافي؛ فإن هذا الخمس من جميع الأموال والعوائد هو عادل جدًا" (الإمام الخميني، 1999: 234/8). ويقول أيضًا في موضع آخر: "فيذا مالو قامت الحكومة الإسلامية، فيجب أن تدار بواسطة هذه الضرائب، من الخمس والزكاة - ومقدار الزكاة بالطبع ليس كبيرًا - والجزية<sup>١</sup> والخراج<sup>٢</sup> (أو الضرائب على الأراضي الوطنيّة الزراعيّة) (الإمام الخميني 2002: 31).

ولذلك، ففي رأي الإمام الخميني، فإن جميع التزامات الإسلام المالية، بما في ذلك الخمس والزكاة وحتى الجزية وغيرها من الأمور، هي ملك للحاكم الإسلامي ويستخدمها لإدارة المجتمع. مع أنه يعتبر مبالغ الخمس (بالمعنى الفقهي) أكثر. ويعتبر المنتظري جميع الالتزامات المالية من خصائص الحكومة الإسلامية ويقول: "كانت الالتزامات المالية تحت سيطرة الحكومة الإسلامية وأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عمالاً لتحصيلها" (المنتظري، 1989: 11/1). ويعتبر السبحاني الزكاة أحد الموارد المالية للحكومة الإسلامية (السبحاني، 2004: 5/1).

#### 4.5. الزكاة ضريبة من المنظور الاقتصادي

قد يكون من الصعب تصديق أن الزكاة يمكن أن تلعب دور الضريبة في الحكومة الإسلامية. ولهذا الغرض لا بد من الرجوع إلى الباحثين الاقتصاديين لتوضيح ما إذا كانت الزكاة تتمتع بخصائص وطبيعة الضريبة؛ لأنه مالم تتم الإجابة على هذا السؤال، لا يمكن تعريفها كمؤسسة مالية تابعة للحكومة. يرى أحد الباحثين الاقتصاديين، من خلال عد مميزات الزكاة، أن الزكاة تصدق على الضريبة فيكتب: «وهذه المميزات هي: 1- تخرج الزكاة بنسبة مئوية على الثروة 2- تخرج بشكل سنوي 3- لا يتم الدفع مقابل الخدمة الخاصة 4- أنها صالحة في حوزتها الخاصة بها. وبالنظر إلى هذه الخصائص يمكن القول بأن تعريف ضريبة الزكاة صحيح، ويمكن اعتبارها من الضرائب الإسلامية»

١ الجزية هي الضريبة التي يدفعها أهل الكتاب للحكومة الإسلامية، بينما تحمي الحكومة الإسلامية في المقابل أرواحهم وأموالهم وأعراضهم.

٢ الخراج هو الضريبة المحددة التي تضعها الحكومة الإسلاميّة على الأراضي المفتوحة بأيدي المسلمين، والمسماة "بالأرض الخراجيّة".

(لشكري، 2010: 58). ولذلك، يمكن ملاحظة أن الزكاة تستوفي الشروط الضريبية بشكل جيد، في حين أن بعض العيوب في تعريف الضريبة، والتي تم تعريفها للخدمات الحكومية (المرجع نفسه: 6)، غير مرئية في الزكاة.

### 5.5. أفضلية الزكاة على الضريبة

وكما قيل إضافة إلى اشتغال الزكاة على جميع خصائص الضريبة التي اعتبرها الباحثون الاقتصاديون يوجد هناك أفضلية للزكاة على الضريبة. هناك روايات تدل على أن الله الذي يعلم معاش العباد لو علم أن هناك حقا آخر لوضعه؛ منها ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام حيث قال: "إِنَّ اللَّهَ قَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ فِي مَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَسَعُهُمْ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسَعُهُمْ لَرَادَهُمْ إِيَّاهُمْ لَمْ يُؤْتُوا مِنْ قِبَلِ فَرِيضَةِ اللَّهِ وَلَكِنْ أُتُوا مِنْ مَنَعٍ مَنْ مَنَعَهُمْ حَقَّهُمْ لَا مِمَّا قَرَضَ اللَّهُ لَهُمْ وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَدَّوْا حُقُوقَهُمْ لَكَانُوا عَائِشِينَ بِخَيْرٍ (الكليني، 1985: 3/496). وتنفي الفقهاء وجود أي حق في مال المسلمين سوى الخمس والزكاة تبعا للرواية الأنفة الذكر وسائر الروايات المماثلة فعلى سبيل المثال نذكر عدة من هذه الآراء الفقهية. يرى العلامة الحلي أن إنكار حق غير الخمس والزكاة هو رأي أكثر العلماء فيقول: "ليس في المال حق واجب سوى الزكاة والخمس وهو قول أكثر العلماء لقوله عليه السلام: «ليس في المال حق سوى الزكاة» (الحلي، 1994: 10/5). ويطرح صاحب الجواهر إمكانية دعوى الضرورة في نفي الإلتزامات الأولية غير الخمس والزكاة فيقول «ثم إن الظاهر عدم وجوب شيء في المال ابتداء غير الزكاة والخمس، بل لا خلاف محقق أجده في غير الضغث بعد الضغث كما ستسمع الكلام فيه للأصل والعموم والسيرة القطعية التي هي أقوى من الإجماع، بل يمكن دعوى الضرورة فيه» (نجفى، 1981: 8/15) و يقول الهمداني محتجا بأصل البراءة ورواية عن الإمام الباقر: "وليس في المال حق واجب بأصل الشرع ابتداء سوى الزكاة والخمس، كما يدل عليه - مضافا إلى الأصل -: خبر معمر بن يحيى" (الهمداني، 1997: 7/13). فمن هنا يتضح أنه لو كان هناك حق آخر لبينه الشارع الحكيم.

والدليل العقلي يؤيد أن الزكاة تنظر إلى رفع الفقر كأولى أولوياتها بخلاف الضرائب المتداولة في المجتمعات التي اقتبست من الشرق والغرب فإنها تنظر إلى نسبة الشراء أو الاستفادة من الخدمات ولا تهتم بالمستوى المعيشي للأشخاص الذين تفرض عليهم الضرائب. ولذلك في تلك المجتمعات في نفس الوقت الذي تطورت الصناعة وازدادت



الأموال لايزال الفقر موجودا بل يزداد سوء يوما بعد يوم. وهذا يدل على أنهم حلوا مشكلة الخدمات ولكن لم يحلوا مشكلة الفقر من تلك المجتمعات من خلال ضرائهم.

#### 6.5. الآراء الفقهية في كيفية إخراج الزكاة

وهناك نظريتان فقهيّتان لطرق توزيع الزكاة إحداهما تقول: إن على صاحب الزكاة أن يسلم الأصناف إلى المستهلك دون أي وسيط، والأخرى أن يدفعها إلى الفقهاء أو الإمام المعصوم فيوزعوها على المستحقين. وفي هذا الصدد بين الفقهاء ثلاثة آراء مختلفة، نناقشها هنا.

#### 1.6.5. الإذن بإخراج الزكاة من قبل المالك (المعطي)

الوجه الأول هو الرأي المشهور عند فقهاء الإمامية، وهم يرون أنه لا داعي للرجوع إلى الإمام والحاكم الإسلامي في صرف الزكاة وكل مسلم تجب عليه الزكاة؛ متى بلغت أمواله النصاب، يجوز فصل الزكاة عن أمواله وإعطائها شخصياً لمستحقها بالطرق المخصصة وفاءً بهذه الفريضة الإلهية. وفي هذه الحالة يسقط عنه التزام الزكاة المالي ويعفى (الشريف المرتضى، 1995: 80/3؛ الطوسي، 2008: 244/1؛ المحقق الأردبيلي، 1983: 250/4؛ المحقق الكركي، 1993: 37/3) لكن إذا كان الإمام ظاهراً أو من نصبه موجوداً، فيستحب عدم إخراج الزكاة، وينبغي أخذه لتوزيعها على الطوائف الثمانية (ابن إدريس، 1990: 458/1). قال النراقي: "ويجوز تولي المالك إيصال الزكاة إلى مستحقها بنفسه على الحق المشهور" (النراقي، 2008: 346/9) ويقول المحقق الحلي: "ويجوز أن يتولى المالك إخراجها والأفضل دفعها إلى الإمام" (الحلي، 1987: 161/1). ويقول الشهيد الثاني بعد أن ذكر وجوب الدفع للفقير: «ويجب دفعها إلى الإمام مع الطلب بنفسه أو بساعيه لوجوب طاعته مطلقاً قيل: وكذا يجب دفعها إلى الفقير الشرعي في حال الغيبة لو طلبها بنفسه أو وكيله لأنه نائب للإمام كالساعي بل أقوى ولو خالف المالك فرقها بنفسه لم يجز للنهي المفسد للعبادة وللمالك استعادة العين مع بقائها أو علم القابض ودفعها إليهم ابتداء من غير طلب أفضل من تفريقها بنفسه لأنهم أبصر بمواقعها وأخبر بمواضعها قيل والقائل المفيد والتقي: يجب دفعها ابتداء إلى الإمام أو نائبه ومع الغيبة إلى الفقير المأمون (الشهيد الثاني، 1989: 53/2).

وقال في كتاب آخر: قوله: «و الأولى حمل ذلك إلى الامام؛ خالف في ذلك جماعة من الأصحاب فأوجبوا دفعها إليه ابتداء، لقوله تعالى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ (التوبة: 103)، فإن

الإيجاب عليه يستلزم الإيجاب عليهم. و أوجبوا أيضا دفعها إلى ساعيه، و مع تعذرهما إلى الفقيه المأمون. والمشهور الاستحباب لأنه أبصر بمواقعها وأخبر بمواضعها" (الشهيد الثاني، 2004: 425/1). يبدي صاحب الجواهر رأيه في هذا المضممار كالآتي: "للمالك أن يتولى تفريق ما وجب عليه بنفسه وبمن يوكله" (النجفي، 1981: 416/15) و بعد صفحات من الاستدلال على ذلك يقول: «مع ذلك كله لا ريب في أن الأولى مع الإمكان حمل ذلك إلى الامام (عليه السلام) أو نائبه، بل عن الخلاف الإجماع عليه، لأنه أبصر بمواقعها وأعرف بمواضعها» (النجفي، 1981: 416/15). ولذلك إذا طلب الإمام، لكن المالك دفع زكاته شخصياً إلى المستفيد، فلا يسقط عنه التزام الزكاة المالية، ولا يُعفى، ويجب عليه إخراج زكاته مرة أخرى للقيام به وتدل العبارات السابقة على أنه حتى الفقهاء الذين أفتوا بجواز دفع الزكاة من الشخص نفسه إلى مستحقيها، فإنهم أولاً يفضلون التسليم الأولي للإمام أو وكيل الإمام، وثانياً: إذا طلبه إمام أو فقيه، وجب عليه دفعه.

#### 2.6.5. وجوب الدفع على المالك للمعصوم أو الفقيه

أما الوجه الثاني فيدل على أنه يجب على المالك دفع الزكاة للفقيه. لأن الفقيه هو ممثل الإمام المعصوم في المجتمع الإسلامي وعليه صرف الزكاة على النفقات الضرورية. يذكرنا القاضي نعمان، بعد أن أشار إلى حياة النبي (ص) وخلفائه في تلقي الزكاة، بوضوح أن "الزكاة عمل حكومي وسبب عدم دفعها للحكام في بعض الأوقات هو ظلم الحكومات؛ ولذلك يرى أنه إذا كانت الحكومة صالحة وعادلة، وجبت لها الزكاة" (التميمي المغربي، 1956: 257/1).

ويرى الشيخ المفيد أن "زكاة الأموال والفطرة تحت تصرف الأئمة في حضورهم وتحت تصرف الفقيه الشامل" (المفيد، 1989: 252). ويرى أبو الصلاح الحلبي، مثل الشيخ المفيد، أن "الزكاة للأئمة في حالة وجودهم، وللفقهاء المؤهلين في حالة غيابهم. إذا لم يكن من الممكن الدفع لأي منهم، فيمكن للملتزم أن يستخدم أموال الزكاة بنفسه في تلك الحالات" (الحلبي، 1403: 172). ويرى الراوندي "وجوب إخراج الزكاة للأئمة في حضورهم، لكنه لا يذكر وقت الغياب ولا يحكم به". وفي موضع آخر يقول: "إذا دفع الإنسان زكاة ماله بغير إذن الإمام، فلإمام أن يجمع الزكاة منه مرة أخرى لأنه يجب على الملتزم أن يدفع الزكاة إلى الإمام وليس إلى غيره" (الراوندي، 1984: 228/1). بمعنى آخر، يرى هذا الفريق من الفقهاء أن الزكاة حق للإمام والحكومة الإسلامية ويجب دفعها للإمام المسلم.

### 3.6.5. الفصل بين فترة الحضور أو الغيبة الكبرى

أما الوجه الثالث فيتعلق بالفقهاء الذين فرقوا بين وقت حضور الإمام وغيبته؛ وكما تقدم فإن الفقهاء يسكتون أحياناً عن فترة الغيبة، إما لاعتقادهم أن الخمس والزكاة خاصة بالإمام المعصوم، أو لافتراض تشكيل الحكومة. ويرى هذا الفريق من الفقهاء أنه حتى في حالة الطلب من الفقيه أثناء غيبة الإمام المعصوم، "فإنه من المستحب وليس بواجب ردهما إلى الفقيه" (النجفي، 1981: 423/15؛ الطباطبائي، 2010: 313). ويكتب الطباطبائي اليزدي أن "الأفضل بل الأحوط نقل الزكاة إلى الفقيه الجامع للشرائط في زمن الغيبة، سيما إذا طلبها؛ لأنه أعرف بمواقعها لكن الأقوى عدم وجوبه" ثم يستمر قائلاً: "نعم لو طلبها الفقيه على وجه الإيجاب - بأن يكون هناك ما يقتضي وجوب صرفها في مصرف بحسب الخصوصيات الموجبة لذلك شرعاً وكان مقلداً له - يجب عليه الدفع إليه" (الطباطبائي اليزدي، 2007: 635). ويكتب الإمام الخميني في الحاشية على هذا القول: "إذا كان على نحو الحكم لمصلحة المسلمين يجب اتباعه ولو لم يكن مقلداً له". (المصدر نفسه)

فمن هنا يتبين أن في عصر الغيبة بشكل عام يكون دفع الزكاة إلى الفقيه مستحباً وإن كان الأحوط دفعها إليه ولكن إذا طلبها الفقيه لاسيما بحسب وجهة نظر الإمام الخميني إذا كان على سياق الحكم وليس الفتوى يجب أن يتبعه المكلف ولا يدفع الزكاة إلا إليه و إن لم يكن من مقلديه.

### النتيجة

فرضية المقال هي أن الحكومة بإمكانها إلزام شعبيها بالزكاة ومن الأدلة التي يمكن الاستدلال بها لذلك هي الكتاب والسنة وسيرة المعصومين عليهم السلام والآراء الفقهية وخاصة آراء الإمام الخميني والعقل. السياق الأمري في آية وجوب الزكاة في فعل "خذ" ظاهر في وجوب أخذ أموال الناس من قبل الحاكم. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المصارف في آية مصارف الزكاة لها أبعاد حكومية مثل "العاملين على الزكاة" و"في سبيل الله" و"المؤلفة قلوبهم" مما تدلّ بوضوح أن هناك مؤسسة تدعم موظفيها لجباية أموال الزكاة وحسابها وتوزيعها ولها مصارف واسعة مثل "في سبيل الله" التي تفسر في جميع أعمال الخير في لسان الإمام المعصوم وأيضاً آراء الفقهاء ومنها الإمام الخميني الذي اعتبره مصرفاً واسعاً يعم العديد من الشؤون التعليمية والصحية والمدنية والخيرية والحج والجهاد وإحياء الشعائر وما إلى ذلك. جرت سيرة النبي (ص) والأئمة عليهم السلام

تطبيقاً للآية الشريفة "خذ من أموالهم صدقة" بتعيينهم عليهم السلام الجباة والوكلاء وإرسالهم إلى شتى المناطق لجباية تلك الأموال وحسابها وتوزيعها بين مستحقيها. فمن الواضح أن هذه المهمة ولاسيما في ظل الحكومة الإسلامية أوجب من قبلها إذ كان أئمة أهل البيت في بعض الفترات مقبوضي الأيدي ومع ذلك كانوا يرسلون عمالاً أو وكلاء إلى مناطق مختلفة للشؤون المالية فكيف لا يكون أخذ الزكاة إلزامياً إذا تشكلت حكومة إسلامية وترأسها فقيه حاكم؟ لم يكن لدى الفقهاء خلال قرون متعددة طموح لتشكيل الحكومة في فترة غيبة الإمام المعصوم وإنما كان النقاش فيما إذا طلب فقيه مبالغ الزكاة فعندئذ يجب على المكلف دفع الزكاة إلى الفقيه ولايجزئ الدفع الفردي. أما إذا لم يطلب الفقيه الزكاة من المكلف فإنه يخير بين أن يدفعه بنفسه إلى مستحقه وبين أن يسلمه الفقيه. هذا كله فيما إذا لم تتشكل الحكومة الإسلامية أما إذا تشكلت الحكومة الإسلامية وترأسها الفقيه الحاكم فعلى أساس آراء بعض الفقهاء ولاسيما الإمام الخميني على المكلف أن يسلمه إلى الحاكم الإسلامي وإن لم يكن من مقلديه. ومن جانب آخر نفى الفقهاء وجود أي حق شرعي آخر في أموال المكلفين غير الخمس والزكاة وكان للإمام الخميني نفس الموقف خاصة على أعتاب الثورة الإسلامية إذ تمنى أن تنحصر الإلتزامات المالية من قبل الناس تجاه الحاكم بالضرائب الإسلامية ولا تحتاج الحكومة إلى فرض أي ضريبة أخرى. وهذه كلها تدل على أن هناك آلية كبيرة في الإسلام تسمى الزكاة ولها صندوق وموظفون وعاملون يشتغلون دوماً على جباية الزكاة وتوزيعها بما يتناسب وإقامة القسط في المجتمع الإسلامي الذي هو أعلى مقصد في الشريعة الإسلامية. فالحكومة بوصفها إسلامية أكثر ثلاثاً مع الزكاة التي هي ضريبة تعبدية ولا يتعارض كون الزكاة واجبا تعبدياً مع إلزامها في الحكومة الإسلامية. ومن الفقهاء من أصدر فتوى بخصوص قضاء نية الزكاة من جانب الحاكم عن ممتنع الزكاة مما يدل على إمكانية الجمع بين تقريبية الواجب المالي من جهة وإلزامه الحكومي من جانب آخر. فإذا ثبتت فرضية المقال وهي أن الحكومة الإسلامية يمكن أن تلزم أبناءها بالزكاة كواجب مالي تعبدية وفي نفس الوقت كضريبة حكومية.

## المصادر

## القرآن الكريم

- أشتياني، محمد حسن؛ (2005)، كتاب الزكاة، الطبعة الأولى، قم: دار زهير للنشر.
- إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار؛ (1989)، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، إسطنبول: دار الدعوة.
- ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد؛ (1990)، السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، الطبعة الثانية، قم: دفتر انتشارات اسلامي المتعلق بجامعة المدرسين بحوزة قم العلمية.
- ابن بابويه، محمد علي؛ (1984)، من لا يحضره الفقيه، قم: جماعة المدرسين بحوزة قم العلمية.
- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم؛ (1978)، تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد أحمد الصغر، بيروت: دارالكتب العلمية.
- ابن منظور، أبوالفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم؛ (1994)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ودار صادر.
- ابن هشام، عبد الملك؛ (2007)، السيرة النبوية، بيروت: دار المعرفة، الطبعة السادسة.
- أحمد إسماعيل يحيى؛ (1994)، الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية، القاهرة: دارالمعارف.
- الإمام الخميني، روح الله؛ (1999)، صحيفه امام (صحيفة الإمام)، الطبعة الثالثة، طهران: مؤسسه تنظيم ونشر آثار امام خميني.
- \_\_\_\_\_ (2002)، ولاية فقيه (ولاية الفقيه)، الطبعة الثانية عشرة، طهران: مؤسسه نشر وتنظيم آثار امام خميني.
- \_\_\_\_\_ (2013)، تحرير الوسيلة، الطبعة الثالثة، قم: مؤسسه تنظيم ونشر آثار امام خميني.
- الأنصاري الدزفولي، مرتضى بن محمد أمين؛ (1994)، كتاب الزكاة، الطبعة الأولى، قم: كنگره جهاني بزرگداشت شيخ أعظم أنصاري.
- تميمي المغربي، أبوحنيفة، نعمان بن محمد؛ (1956)، دعائم الإسلام، الطبعة الثانية، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد؛ (1990)، تاج اللغة وصحاح العربية، الطبعة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين.
- \_\_\_\_\_ (1974)، الصحاح في اللغة والعلوم، الطبعة الأولى، بيروت: دار الحضارة العربية.
- حسيني أهق، مريم؛ (2016)، «زكات» (الزكاة)، مجلة دانشنامه جهان اسلام، 21، ص 478-482.
- الجلبي، ابو الصلاح، تقى الدين بن نجم الدين؛ (1983)، الكافي في الفقه، الطبعة الأولى، اصفهان: كتابخانه عمومي امام امير المؤمنين عليه السلام.

- الحلي، المحقق الحلي، جعفر بن حسن؛ (1987)، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، الطبعة الثانية، قم: مؤسسه إسماعيليان للطبع والنشر.
- \_\_\_\_\_ (1985)، *المعتبر في شرح المختصر المحقق*، جماعة من الباحثين وناصر مكارم الشيرازي، قم: مؤسسة سيد الشهداء (ع).
- خانزاده فيروزآبادي، محمد؛ (2021)، «رابطه دو ماليات شرعى وحكومى بر مال واحد» (العلاقة بين الضرائب الشرعية والضرائب الحكومية على المال الواحد)، مجلة پژوهشهای فقه اسلامی ومبانی حقوق، ٢، ٥، ص ٢٩-٥٨.
- خراساني، محمد كاظم؛ (1988)، كفاية الأصول، الطبعة الأولى، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
- الخوري الشرتوني، سعيد؛ (1982)، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، قم: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.
- الراغب الإصفهاني، حسين بن محمد؛ (1996)، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق داودي، الطبعة الأولى، لبنان-سورية: دار العلم-دارالشامية.
- الراوندي، قطب الدين؛ (1984)، فقه القرآن، الطبعة الثانية، قم: نشر مكتبة آية الله مرعشي النجفي.
- الزبيدي، محمد مرتضى؛ (1888)، شرح تاج العروس من جواهر القاموس، الطبعة الأولى، مصر: دار إحياء التراث العربي.
- زين الدين بن علي؛ (1989)، الروضة المهمة في شرح اللمعة الدمشقية، الطبعة الأولى، قم: مكتبة الداوري.
- السبحاني التبريزي، جعفر؛ (2003)، المواهب في تفسير المكاسب، الطبعة الأولى، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.
- \_\_\_\_\_ (2004)، الزكاة في الشريعة الإسلامية الغراء، الطبعة الأولى، قم: مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام.
- الشريف الرضي، (١٩٩٣)، نهج البلاغة (بتحقيق الشيخ عزيز الله عطاردي)، الطبعة الأولى، طهران: مؤسسة نهج البلاغة.
- الشريف المرتضى، علي بن حسين موسى؛ (1995)، الانتصار في انفرادات الإمامية، الطبعة الأولى، قم: دفتر انتشارات إسلامي المتعلق بجماعة المدرسين بحوزة قم العلمية.
- الشوكاني، محمد بن علي؛ (2010)، نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، دمام: دار ابن الجوزي.
- الشهيد الثاني، زين الدين بن علي؛ (2004)، مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، الطبعة الثالثة، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية.
- الصائغ، عبد الخالق؛ (2012)، الموارد المالية للدولة الإسلامية وفقاً لمذهب الشيعة، قم: مؤسسة الكوثر.

- صاحب بن عباد؛ (1994)، **المحيط في اللغة، الطبعة الأولى**، بيروت: عالم الكتاب.
- الطباطبائي، سيد محمد حسين؛ (2002)، **الميزان في تفسير القرآن**، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- الطباطبائي اليزدي، سيد محمد كاظم؛ (2000)، **العروة الوثقى (تعليق عدة من الفقهاء العظام)**، الطبعة الأولى، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- \_\_\_\_\_ (2007)، **العروة الوثقى (مع تعاليق الإمام الخميني)**، الطبعة الثانية، طهران: مؤسسه نشر وتنظيم آثار امام خميني.
- الطوسي، محمد بن الحسن؛ (1987)، **التهذيب: الطبعة الرابعة**، طهران: دارالكتب الإسلامية.
- العلامة الحلي، حسن بن يوسف؛ (1994)، **تذكرة الفقهاء، الطبعة الأولى**، قم: مؤسسة آل البيت.
- قزويني رازي، أحمد بن فارس؛ (1984)، **معجم مقاييس اللغة، الطبعة الأولى**، قم: منشورات دفتر تبليغات إسلامي حوزة علميه قم.
- كاشف الغطاء، حسن؛ (2001)، **أنوار الفقاهة، النجف الأشرف: مؤسسة كاشف الغطاء العامة.**
- كليتي، محمد بن يعقوب؛ (1985)، **الكافي، الطبعة الرابعة**، تهران: دار الكتب الإسلامية.
- كورنو، جيرار؛ (1998)، **معجم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضي، الطبعة الأولى**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- كوشكي فروشاني، جعفر؛ (2018)، «ارائه نهاد پيشنهادي براي ساماندهي و عملياتي كردن سياست مالياتي زكات در كشور» (تقديم تنظيم مقترح لتنضبيط وتفعيل سياسة الزكاة كالتضريبة في الدولة)، مجلة فصلنامه تحقيقاتي بنيادي علوم انساني، ١٠، ص ١١٩-١٤٣.
- لشكري، عليرضا؛ (2001)، **نظام مالياتي اسلام (النظام الضريبي للإسلام)**، الطبعة الأولى، طهران: منشورات پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه اسلامي.
- مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي؛ (2002)، **موسوعة الفقه الإسلامي طبقا لمذهب أهل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى**، قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.
- مؤمن قمي، محمد؛ (2005)، **الولاية الإلهية الإسلامية أو الحكومة الإسلامية، الطبعة الأولى**، قم: دفتر انتشارات إسلامي المتعلق بجماعة المدرسين بحوزة قم العلمية..
- المجلسي، محمدباقر؛ (2004)، **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام، الطبعة الثانية**، قم: دار التبليغ الإسلامي.
- المحقق الأردبيلي، أحمد بن محمد؛ (1983)، **مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، الطبعة الأولى**، قم: دفتر انتشارات إسلامي المتعلق بجماعة المدرسين بحوزة قم العلمية.
- \_\_\_\_\_ **زبدة البيان في أحكام القرآن، الطبعة الأولى**، طهران: المكتبة المرتضوية.
- المحقق الكركي، المحقق الثاني، علي بن حسين؛ (1993)، **جامع المقاصد في شرح القواعد، الطبعة الثانية: مؤسسة آل البيت عليهم السلام.**

- المفيد، محمد بن محمد؛ (1989)، *المقنعة*، الطبعة الأولى، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم، مؤسسة النشر الإسلامي.
- مقدسي، يدالله؛ (2018)، *سيره معيشة معصومان (السيرة المعيشية للمعصومين)*، الطبعة الأولى، قم: منشورات پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی.
- المنتظري، حسينعلی؛ (1989)، *كتاب الزكاة*، المحقق: محمد كاظم بن عبد العظيم يزدي، قم: المركز العالمي للدراسات الإسلامية.
- \_\_\_\_\_ (2006)، *نظام الحكم في الإسلام*، الطبعة الثانية، قم: سرايي.النجفي، محمد حسن؛ (1981)، *جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام*، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- موسوي بجنوردي، سيد محمد؛ (2005)، «نقش زكات در نظام حكومت انقلاب اسلامی» (دور الزكاة في نظام الحكم في الثورة الإسلامية)، مجلة فصلنامه علمی-پژوهشی متین، ٢٦، ص ٣-١٨.
- النراقي، مولى أحمد بن محمد مهدي؛ (2008)، *مستند الشيعة في أحكام الشريعة*، الطبعة الأولى، قم: مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- نوري، نور علي (1997)، *مصباح الفقيه*، جعفر بن حسن المحقق الحلي، المجلد 3-1، قم: المؤسسة الجعفرية لإحياء التراث.
- همداني، رضا بن محمد هادي؛ (1997)، *مصباح الفقيه*، التصحيح نورالدين جعفریان، ومحمد باقری، ومحمد ميرزائي، ونور علي، الطبعة الأولى، قم: المؤسسة الجعفرية لإحياء التراث.